|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2015جنيف، 22-12 مايو 2015** |  |
| **الاتحــــاد الـدولــــي للاتصــــالات** |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 7** | **الإضافة 1للوثيقة C15/22-A** |
|  | **13 مايو 2015** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| التقرير السنوي الرابعللجنة الاستشارية ال‍مستقلة للإدارة (IMAC) |
| **الإضافة 1، المراجعة الخارجية** |

|  |
| --- |
| **ملخص**تمثل هذه الوثيقة إضافة إلى التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC). وهي تقدَّم إلى مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات وفاءً من اللجنة بمسؤوليتها المحدَّدة المتمثلة في إسداء المشورة إلى المجلس بشأن المسائل المنبثقة عن البيانات المالية المراجَعة للاتحاد والتقارير التي أعدها المراجع الخارجي؛ ودعماً منها للمجلس في دراسته البيانات المالية وتقرير المراجع الخارجي لعام 2014 بتوفير معلومات مفيدة في هذه الدراسة.**الإجراء المطلوب**يدعى المجلس إلى **إقرار** الإضافة 1 إلى التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع***الوثيقة C15/22 "التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية ال‍مستقلة للإدارة (IMAC) المرفوع إلى المجلس"الوثيقة C15/65 "تقرير المراجع الخارجي"* |

# 1 الغرض من هذه الإضافة

1.1 نوَّهت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) في تقريرها السنوي الرابع إلى أن ملاحظاتها بشأن المراجعة الخارجية سترد في إضافة إلى تقريرها، إثر استعراض لتقرير مراجعي الحسابات الخارجيين، عندما يُستلم. وفي 5 مايو 2005 التقت هذه اللجنة الاستشارية مع مراجعي مؤسسة Corte dei Conti للتباحث بشأن الاستنتاجات التي سجَّلوها في إطار مراجعة حسابات عام 2014.

2.1 وعليه فإن هذه الإضافة إلى التقرير السنوي الرابع للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقدَّم إلى المجلس لإسداء المشورة إليه بشأن المسائل المنبثقة عن تقرير المراجعين الخارجيين عن مراجعتهم للبيانات المالية للاتحاد؛ ولتوفير معلومات مفيدة للمجلس في دراسته البيانات المالية وتقرير المراجعة الخارجية لعام 2014.

# 2 تقرير المراجعين الخارجيين لعام 2014: رأي إيجابي لا تحفظ فيه

1.2 أبدى المراجعون الخارجيون رأياً إيجابياً لا تحفظ فيه بشأن البيانات المالية للاتحاد لعام 2014، مشيرين في إطار تسليط الضوء على أبرز الوقائع إلى مبلغ بقيمة سالبة لصافي الأصول متأت عن الخصوم الاكتوارية فيما يتعلق بمستحقات الموظفين في الأجل الطويل. لكن تسليطهم الضوء على هذه المسألة لا يعدِّل رأيهم الإيجابي الذي لا تحفظ فيه. ويرد في الصيغة الطويلة لتقرير المراجعين الخارجيين استعراض وتعليق ماليان ثاقبان وشاملان؛ وتنطوي هذه الصيغة على أربع توصيات وسبع مقترحات من أجل اتخاذ الإدارة التدابير المناسبة.

# 3 توصيات المراجعين الخارجيين ومقترحاتهم

1.3 يوصي المراجعون الخارجيون بما يلي:

1 تعزيز إجراءات شطب البنود المفقودة أو المسروقة؛

2 شروع الإدارة في إجراء لاستدراج العروض لانتقاء خبير اكتواري يضطلع بعمليات التقييم الاكتواري المتصلة بالمعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

3 إجراء دراسة استعراضية اكتوارية كاملة في الوقت المناسب لتقييم الحالات التي قد يمكن أن تتضرر بها سلامة الوضع المالي للاتحاد بسبب أحكام نظام التأمين الصحي؛

4 مراقبةُ العناصر أو العوامل الدافعة الخمسة الرئيسية ذات الصلة فيما يخص تمويلَ وتدبُّرَ الخصوم المتأتية عن مستحقات الموظفين، للتكفل بتوفر مستلزمات تمويلها أولاً بأول وتمويلها الطويل الأجل (انظر أيضاً المقترح 3).

2.3 يقترح المراجعون الخارجيون ما يلي:

1 أن تنظر الإدارة في إمكانية تعديل الحد الأعلى الذي تعرَّف به الأصول المنخفضة القيمة (المسجَّلة في الملاحظة 12 في تقرير الإدارة المالية)، مراعيةً الاختلافات في فئات هذه الأصول المتنوعة وفي اهتلاك قيمتها؛

2 أن تجري الإدارة استعراضاً في نهاية عام 2015 لتبيُّن ما إذا كان يلزم إجراء مراجعة إضافية للافتراضات الاكتوارية الحالية المستند إليها في تقييم الخصوم؛

3 أن تحدِّد الإدارة بصورة شاملة، فيما يتعلق بالخصوم المتأتية عن استحقاقات الموظفين، مجموعة من العناصر الدافعة الرئيسية والفرعية، وأن تستعين بأكثر هذه العناصر سداداً للقيام على نحو ناجع بمراقبة ومعالجة الوضع المالي لنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر أيضاً التوصية 4)؛

4 أن تعكف الإدارة على إجراء تحليل داخلي لإمكانية تحسين توزيع منشورات الاتحاد على نحو أفضل من خلال زيادة تواجد الموزِّعين على نطاق أوسع في شتى المناطق؛

5 أن تقيِّم الإدارة بعد انتهاء فترة التجريب الأولى البالغة سنة واحدة فيما يخص المنشورات غير المبيعة ما إذا كانت السياسة القائمة على مُعادات تبلغ نسبتها %5 قد آتت أثرها المتوخى؛

6 أن تقوم الإدارة عند الإمكان، نظراً إلى إتاحة النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد، ما قد يؤثر على الإيرادات التي تؤتيها، بمراقبة وتحليل الاتجاه على صعيد مبيعات النسخ المطبوعة بغية جمع معلومات تتيح اتخاذ قرارات مستنيرة في المستقبل في هذا الشأن؛

7 أن تحلِّل الإدارة، فيما يتعلق بالتغيرات على صعيد العاملين الموظفين والمتعاقدين وتبدّلهم (التي تن‍زع إلى جعل بنية القوة العاملة أقل استقراراً)، تبعات هذه التطورات من حيث إمكان فقد الخبرة بسبب سرعة تبدّل العاملين وحالات التقاعد المتوقعة؛ وأن تحدِّد الأولويات الاستراتيجية فيما يخص المتطلبات من الموظفين في الأجل المتوسط.

# 4 ما أبدته اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة من ملاحظات وما أسدته من مشورة

1.4 ترى اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أن تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعين الخارجيين ومقترحاتهم سيسهم في تحسين الإدارة والمراقبة الماليتين في الاتحاد، وهي تؤيد توصياتهم.

2.4 بالإضافة إلى المسائل الآنفة الذكر، أخذت اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة علماً بضرورة مراجعة وتقييم الخدمات الصحية التي يعوَّض عن تكاليفها باعتبارها رعاية صحية، واستدامة مقدار تكاليف الترتيبات ذات الصلة؛ وأحاطت علماً من ناحية ثانية بالحاجة إلى مبادئ توجيهية محدَّدة تشمل المحاسبة والإبلاغ فيما يخص الأموال الخارجة عن الميزانية.

3.4 ترد في الملحق 1 بتقرير المراجعين الخارجيين معلومات عن حال تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار المراجعة والتي ترقى إلى سنوات سابقة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أن هناك ما مجموعه تسع توصيات ترقى إلى الأعوام 2008 و2009 و2012 و2013 ما زالت قيد التنفيذ ولم يُغْلَق ملفها.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_